مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد الخامس جوان 2016

OEB Univ.

دور أجهزة المرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر

Le Rôle des systèmes d'accompagnement à la création et le développement des petites entreprises en Algérie

د. طلحي سماح، جامعة أم البواقي، الجزائر

تاريخ التسليم:(2015/10/12)، تاريخ القبول:(2016/02/24)

ملخص :

مما هو مسلم به اليوم أن قطاع المؤسسات الصغيرة يلعب دورا هاما واستراتيجيا في ديناميكية النمو الاقتصادي رغم الهشاشة الطبيعية التي تميز المؤسسات الناشئة والصعوبات العديدة التي تواجهها في المحيط الذي تطمح فيه للنمو والتطور، لذا فقد أصبح من الضروري على السلطات الحكومية اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل مساعدة هذا النوع من المؤسسات، وذلك من خلال تأسيس أجهزة دعم وأنظمة مرافقة لإنشاء ولتطوير المؤسسات الصغيرة ومنحها كل الامتيازات المالية والضريبية وكذا التشريعية، والتي من شأنها أن تخفف من حدة صعوبات التي تحول دون بقائها كما تشجع على خلق بيئة ملائمة لتطورها. بالإضافة إلى تنمية روح المقاولاتية لدى المستثمرين الشباب.

Le résumé:

Le secteur de la petite entreprise s'affirme aujourd'hui comme un acteur important et stratégique dans la dynamique de développement économique malgré la fragilité naturelle des nouvelles entreprises face à l'environnement dans lequel elles se développent. A ce titre il est devenu nécessaire aux pouvoirs publics de les aider en instaurant des dispositifs et des systèmes d'accompagnement à la création et le développement des petites entreprises on utilisant une panoplie de leviers: avantages fiscaux, financement et législatifs, Ces derniers auront pour objectifs de réduire les contraintes liées au développement de ces entreprises et favoriser l'émergence d'un environnement propice à leur croissance et au développement de l'esprit entrepreneurial chez les jeunes promoteurs .

.

المقدمة

تستقطب المؤسسات الصغيرة الناشئة اهتماما متزايدا وذلك اعترافا وإدراكا بدورها المحوري والأساسي والفعال، فهي أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهوله تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على خلق مناصب الشغل، فضلا عن قدرتها العالية على الابتكار والتجديد وتطوير منتجات جديدة وسهولة بلوغ الأسواق المستهدفة وظهور مؤسسات صغيرة متخصصة.

ورغم الأهمية البالغة لهذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تعاني من العديد من المشاكل التي تحول دون تفعيل دورها وتهدد بقاءها، لذا فالأمر يستدعي ضرورة توفير أفضل الوسائل التي يمكن استخدامها لضمان التطور الأمثل لها واتخاذ الإجراءات الضرورية لمساعدتها، وذاك من خلال إنشاء نظام دعم متكامل وهيئات مرافقة وإيجاد الطرق والوسائل التي تسهم في تذليل المصاعب التي تواجه منشيء المؤسسات الصغيرة، لذا فموضوع مرافقة المؤسسات الصغيرة يعد أحد أهم وأحدث المواضيع التي تحظى باهتمام خاص من طرف الحكومات والهيئات والباحثين.

على ضوء ما سبق، يمكننا صياغة إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي: ***ما مدى مساهمة أنظمة المرافقة في التخفيف من حدة المشاكل والمخاطر التي تواجه منشئ المؤسسة الصغيرة؟ وما واقع أجهزة الدعم والمرافقة الصغيرة في الجزائر؟***

ومن أجل حصر الموضوع وحتى تتسنى لنا الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي فإنه من الضروري طرح الفرضيتين التاليتين التي سوف يتم إما تدعيمها أو رفضها، وهما:

- إن توفير آليات الدعم والمرافقة من شأنه أن يساهم بفعالية في إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة وأن يرتقي بأدائها إلى المستويات المطلوبة
- رغم الجهود المعتبرة التي تبذلها الحكومة الجزائرية في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة إلا أنها لم تأتي بالنتائج المنتظرة

لذا تبرز أهمية هذا البحث من حيث أنه يسلط الضوء على قطاع مهم وحيوي ألا وهو قطاع المؤسسات الصغيرة وكذا أهم الطرق والآليات التي توفر الدعم لهذا النوع من المؤسسات وترافقها خلال بداية نشاطها، ومن أجل تبيان ذلك استعنا بالمنهج الوصفي والتحليلي باعتباره الأنسب لطبيعة بحثنا بالإضافة إلى اعتمدنا على بعض الأدوات الإحصائية والبيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن الهيئات الرسمية.

أولا. مميزات المؤسسات الاقتصادية الصغيرة وأهميتها

أدركت العديد من دول العالم أهمية المؤسسات الصغيرة كأداة للتنمية من خلال قدرتها العالية على المزج بين النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك نظرا لدورها الفعال في تنويع الإنتاج في مختلف الفروع الاقتصادية ومرونتها وكذا أكثر قدرة على منافسة المؤسسات الكبرى، الأمر الذي جعلها خيارا استراتيجيا وجذابا لكثير من الدول.

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة

يثير مفهوم المؤسسات الصغيرة جدلا كبيرا بين الاقتصاديين ففي حقيقة الأمر لا نجد تعريفا موحدا لها. حيث تعرّفها منظمة العمل الدولية على أنها تلك التي تضم منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص برأس مال ثابت وصغير وعادة ما تعمل في القطاع غير الرسمي أما البنك الدولي فيعرفها على أنها تلك التي توظف أقل من 50 عامل ويبلغ حجم أصولها ومبيعاتها السنوية أقل من 3 مليون دولار(البرنوطي، 2010، ص ص. 31-32). أما الجزائر عرفت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار المؤسسات الصغيرة على أنها تلك التي تنتج السلع والخدمات والتي تشغّل أقل من 50 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار كما تستوفي معيار الاستقلالية (القانون التوجيهي رقم 18/01).

2. خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة

تنفرد المؤسسات الصغيرة بمجموعة من الخصائص تجعلها متميزة عن باقي المؤسسات تؤهلها كي تحقق الأهداف المرجوة منها على أحسن وجه، حيث يمكن إجمالها في ما يلي:

- صغر الحجم يجعلها تتمتع بمرونة عالية في التكيف مع المستجدات بهدف الاستجابة لتغيرات السوق ورغبات المستهلكين
- الاستقلالية في الإدارة تكسب أصحابها المرونة والسرعة العالية في اتخاذ القرارات والتكيف مع المستجدات، كما يسمح بسرعة التواصل وكذا سرعة تدفق المعلومات
- سهولة الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بإنشائها وانخفاض تكاليف الإنتاج، التخزين وكذا التسويق...إلخ
- تعتبر فضاًء تجاريا ناجحا قادرا على الاستفادة من نتائج البحث العلمي والتطور التكنولوجي مما يساعدها على رفع تنافسيتها (عنانة، وأبو عيد، 2010، ص ص. 13-15).

3. دور المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية

تثبت تجارب الكثير من الدول أن المؤسسات الصغيرة تلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية في عالم سريع الحركة والتغير المستمر لأذواق المستهلكين نظرا لما تتمتع به من مزايا تنافسية عديدة تميزها عن المؤسسات الكبيرة. حيث يمكن لنا إيجازه في النقاط التالية:

- تمثل أفضل وسيلة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وخلق القيمة المضافة والثروة، كما لها قدرة عالية في زيادة معدلات النمو والمساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالشكل الذي يحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل وإعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم
- تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة فعالة لترقية وتثمين الثروة المحلية واهم وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق
- تحسين مستويات المعيشة وإعطاء فرصة لتعبئة المدخرات ومن ثم ترقية الاستثمارات الإنتاجية والخدمية (الغالبي، 2009، ص. 35).

ثانيا ـ دور المرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسة الصغيرة

إن التحديات والمشاكل العديدة التي تواجه المؤسسات الصغيرة يستلزم ضرورة إيجاد وتطوير أنظمة مرافقة فعالة تهدف إلى دعم وتقوية قاعدة هذه المؤسسات حتى تتمكن من مواجهة حدة المنافسة المفروضة عليها.

1. **تعريف المرافقة**: المرافقة هي أسلوب لتفعيل الأجهزة والهياكل من أجل استقبال منشئي المؤسسات الصغيرة وتقديم النصائح والاقتراحات لهم وتوجيههم حول طريقة إنشاء وتنظيم مشروعهم. بالإضافة إلى تقديم خدمات تتناسب وشخصية وقدرات كل فرد كهيكلة المشروع قبل تقديمه لمجلس الموافقة وكفالته، وصولا إلى تكوينهم ومتابعتهم محاسبيا، ماليا وإداريا حتى تمكن أصحابها من تخفيف العقبات التي تعترضهم والتقليل من الصعوبات التي تواجههم (Savajol, 2009, p. 195).

2. أشكال المرافقة: تأخذ المرافقة أشكالا متعددة حسب مصدرها، وطبيعتها، ومستوى تدخلها ومدتها، والقطاع الذي تهتم به، حيث يمكن حصر أهم الفاعلين في مجال المرافقة في:

1.2. **الدولة والهيئات المحلية:** مما هو مؤكد أن الدولة والهيئات المحلية والوطنية تلعب دور جوهريا في إنشاء المؤسسات ولاسيما المصغرة والصغيرة منها، من خلال تقديم المساعدات

المالية، تنظيم المسابقات، التظاهرات والمعارض إضافة إلى منح امتيازات جبائية واجتماعية كما تقوم بـ:

- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير هذه المؤسسات مثل المساعدات التقنية والإنتاجية والتسويقية ووضع الأطر القانونية والتشريعية لعمل المؤسسات الصغيرة وترقية وسائل تمويلها
- إعداد الدراسات القطاعية للمشاريع الصناعية التي تسمح بتحقيق الاندماج والتكامل بين المؤسسات الكبيرة والمصغرة والصغيرة للتخفيف من تبعية القطاع الصناعي للخارج
- إنشاء بنك للمعلومات الإحصائية والصناعية المتعلقة بالقطاع بالإضافة إلى إنجاز دراسات تقييمية لحساب المتعاملين الاقتصاديين(Nadji, 2003, p p. 15-16).

2.2. التنظيمات والمؤسسات المالية: تساهم الهيئات والتنظيمات المالية بشكل كبير في دعم المؤسسات الصغيرة الناشئة التي تتميز بقدرة عالية على النمو خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي والاستشاري والتي من أهمها مؤسسات رأس المال المخاطر التي تقدم العديد من الخدمات نختصرها في النقاط التالية:

- بناء الخطة الإستراتيجية لعمل المؤسسة الصغيرة وإيجاد فريق إداري متكامل لإدارتها
- ضخ تمويل مقابل حقوق الملكية الطويلة الأمد الأمر الذي يوفر بذلك الأساس الصلب لنمو المؤسسة الصغيرة المستقبلي
- إسداء النصائح العملية وتقديم المساعدة للمؤسسة الصغيرة بناًء على خبرات شركة رأس المال المخاطر السابقة (Sthéphany, 2003, p p. 25-26)

3.2. حاضنات ومشاتل الأعمال: تعتبر الحاضنة مكان لاستقبال ومرافقة أصحاب المشاريع الجديدة هدفها إنشاء مؤسسات ناجحة، وذلك من خلال منحها كل أوجه الدعم في مجال التكوين، الاستشارة، التسيير والتمويل لمدة تستمر حتى ثلاث سنوات كما يمكن إجمال مهامها فيما يلي:

- تقديم المساعدات في مجال التنظيم والإدارة خاصة في مرحلة الإنشاء والنمو
- الإعلام والتكوين في مجال إنشاء المؤسسات لحاملي المشاريع الفعليين والمحتملين

تقديم المساعدات المالية المباشرة والتعريف بفرص ومصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات (بلمقدم، وطويطي، 2011، ص ص. 23-24).

4.2. مراكز التسهيل: تعتبر هذه المراكز بمثابة هيئات استقبال وتوجيه ومرافقة لأصحاب المشاريع من خلال مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة

تأسيس وتسهيل الإجراءات الإدارية وتشجيع نشر المعلومة، كما تسعى لتحقيق العديد من الأهداف منها:

- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية
- تطوير ثقافة المقاولة وتقليص آجال إنشاء المؤسسات الصغيرة وتوسيعها

إنشاء قاعدة معطيات ومكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية (طلحي، 2014، ص. 234).

5.2. بورصات ترقية المناولة والشراكة: تعتبر المناولة الصناعية من أهم وسائل تنمية وتكييف نسيج المؤسسات الصغيرة والمصغرة في شكل جمعيات تتكون من مؤسسات القطاع العام وكذا الخاص. حيث تمثل خيارا استراتيجيا ومحورا جوهريا يعول عليه كثيرا في استقطاب الخبرات والمعارف ورصد التمويلات. بالإضافة إلى تعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام وكذا مع الشركاء الأجانب (عبد السميع، 2004، ص. 45).

6.2. الخبراء الاستشاريون: تلجأ المؤسسات الصغيرة إلى الخبراء الاستشاريون عندما تواجه العديد من المشاكل بسبب زيادة تعقيدات الإدارة واختصاصها ومن أجل كشف الأخطاء الخفية في الوقت المناسب، لذا يجب اختيار الاستشاري الأمثل بالتكلفة التي تناسب المؤسسة الصغيرة خاصة في بداية نشاطها (Betbèze, et Saint-Étienne, 2006, p. 58).

7.2. الفنرانشيز Franchise : يعرف الامتياز بأنه تلك العلاقة القانونية بين Franchiseur الذي عادة ما يكون شركة كبيرة ذات سلاسل وفروع إما محلية أو دولية تعطي الحق لصاحب المؤسسة الصغيرة والذي يطلق عليه اسم Franchisé تسويق منتج أو خدمة معينة وفق شروط متفق عليها. حيث تستفيد المؤسسة الصغيرة من قوة المؤسسة الكبيرة ومزايا أخرى أهمها:

- توفير التدريب اللازم من خلال تحويل مهارات مانح الامتياز للمؤسسة الجديدة
- استغلال علامة تجارية جد معروفة لدى الزبائن وباقي المتعاملين الاقتصاديين
- التعريف بأساليب التسويق الناجح وتقديم مساعدات إدارية، قانونية وأحيانا مالية
- المساعدة في بدء النشاط في وقت مبكر مع تقديم ضمانات ضد الافلاس والتعثر (النجار، 2007، ص ص. 25-26).

3. دور المرافقة في إنجاح المؤسسات الصغيرة

تهتم المرافقة بتقديم الخدمات الضرورية التي يحتاجها المنشيء والمؤسسة المراد إنشاءها لاسيما إذا كانت هذه الأخيرة مصغرة أو صغيرة بهدف توفير كل وسائل الدعم خاصة عند بداية نشاطها، وهو ما يساعد على استمرارها ونموها مما يسهم في تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية، وهنا يبرز دور المرافقة في تذليل كل الصعاب التي تواجه المنشئين سواء قبل أو بعد إنشاء المؤسسة الأمر الذي يؤكد أن مهنة المرافقة:

- ضرورية لأغلبية أصحاب المشاريع من خلال استقبالهم وتوجيههم في إلى الاتجاه الصحيح في حالة كون مشاريعهم غير ملائمة
- ضرورية للرفع من حظوظ نجاح المؤسسات الصغيرة خاصة وأنها تجنب المبتدئين الكثير من الأخطاء
- تقديم خدمات ومزايا عديدة في مجال إعداد التقارير المالية وتقديم المساعدات والاستشارات الإدارية والتقنية والقانونية
- تعد المسار الإجباري للحصول على التمويل اللازم إضافة إلى الحصول على ضمانات من الهيئات العمومية
- تدمج عدة وسطاء كما تقدم الحلول الفورية (Mignaval, 2008, p p. 13- 14).

إذ تشير الكثير من الدراسات إلى الآثار الايجابية للمرافقة وذلك من خلال اللجوء إلى المقارنة المرجعية، أي المقارنة بين عينتين من المؤسسات الصغيرة إحداهما يتم مرافقتها والأخرى لا يكون لها ذلك، حيث أثبتت الإحصاءات في معظم الدول التي قامت بتنفيذ برامج الحاضنات تفوقها في رفع نسب نجاح المؤسسات المصغرة والصغيرة، ففي الاتحاد الأوربي وجد نسبة نجاح المشروعات الجديدة التي أقيمت داخل الحاضنات تبلغ نسبة 88% بينما تبلغ هذه النسبة 50% فقط من المشروعات التي باشرت أعمالها خارج الحاضنات.

ثالثا. واقع نظام مرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر

مع بداية التسعينات عملت مختلف البرامج الحكومية على الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة بوضع سياسات وبرامج لتفعيل دور هذا القطاع، وذلك من خلال إنشاء مجموعة من الهيئات التي تأخذ على عاتقها مسؤولية الاهتمام ومتابعة ودعم نشاط هذه المؤسسات.

1. هياكل دعم المؤسسات الصغيرة في الجزائر

اعتمدت الجزائر في تدعيم هذه المؤسسات على مجموعة من الهياكل والهيئات التي تسعى إلى احتواء مشاكلها التي تقلل من كفاءتها وفعاليتها، ومن أهم هذه الهياكل والهيئات نجد:

1.1. مراكز التسهيل: تهتم هذه المراكز بتقديم استشارات وتوفير دراسات إستراتيجية وتنظيمية حول الأسواق المحلية والوطنية، كما تساعد على تسهيل عملية تمويل قطاع المؤسسات المتوسطة.

الجدول رقم 01: نشاط مراكز تسهيل الم ص م إلى غاية 31/ 06/ 2013

مراكز التسهيل	عدد المشاريع المستقبلة	عدد المشاريع المرافقة	عدد مخطط الأعمال المنجزة	عدد المؤسسات المنشاة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
تيبازة	368	90	61	17	57
وهران	325	325	13	204	964
أدرار	36	22	12	10	27
برج بوعريريج	232	191	21	21	380
إليزي	98	64	3	/	25
جيجل	277	239	2	2	31
تمنراست	37	17	/	2	7
النعامة	175	114	5	2	121
تندوف	163	39	15	12	33
الجلفة	313	10	/	/	/
سيدي بلعباس	21	21	21	21	74
البليدة	18	/	/	/	/
المجموع	2063	1132	153	291	1719

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الصناعة، الم ص م وترقية الاستثمار.

تبين معطيات الجدول رقم (01) أن ولاية وهران هي الأكثر نشاطا رغم احتلالها المرتبة الثانية بعد ولاية تيبازة حيث بلغ عدد المشاريع المرافقة المنشأة 204 مؤسسة أي بنسبة 70% بالإضافة إلى استحداث أكبر عدد من مناصب الشغل والبالغة 964 منصب شغل.

2.1. مشاتل المؤسسات: أنشئت هذه المشاتل بموجب المرسوم رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003. مهمتها الأساسية استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة. بالإضافة تقديم الخدمات والإرشادات لمشاريع تتنوع مجالات تخصصها بين تكنولوجيات الاعلام والاتصال الخدمات الصناعة الغذائية وتطبيق الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة.

الجدول رقم 02: نشاط مشاتل المؤسسات إلى غاية 31/ 06/ 2013

مشاتل المؤسسات	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات المنشاة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
عنابة	8	9	28
وهران	8	15	32
غرداية	4	12	11
برج بوعريريج	7	10	237
المجموع	27	46	308

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الصناعة، الم ص م وترقية الاستثمار.

عند قراءتنا لأرقام الجدول رقم 02 نلاحظ أن أكبر عدد للمشاريع المحتضنة كان على مستوى ولايات عنابة ووهران وكذا ولاية برج بوعريريج، الأمر الذي يمكن إرجاعه لانتعاش قطاعي الصناعات الكهرومنزلية والفلاحة بها، وهو ما ساهم في توفير مناصب شغل هامة.

3.1. هيئـات ترقيـة المناولـة: تعتبر المناولة الصناعية من أهم وسائل تنمية وتكييف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم في هذا الصدد إنشاء أربعة ***بورصات للمناولة والشراكة*** في شكل جمعيات تتكون من المؤسسات العمومية والخاصة. بالإضافة إلى ***المجلس الوطني لترقية المناولة*** بهدف تنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين كل القطاعات (معطى الله وبزازي، 2012، ص ص. 18-19).

2. وكالات تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر

قامت الدولة بإنشاء شبكة وكالات وهيئات تمويلية متخصصة تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والتخفيف من إشكالية التمويل ومحدوديته التي تواجه أصحابها. حيث تم في هذا الإطار استحداث عدة صناديق التمويلية نوجز أهمها فيما يلي:

1.2.**الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" ANSEJ":** تعد أول جهاز متخصص في دعم وتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر. هدفها الأساسي تشجيع تشغيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة أو حتى 40 سنة، وذلك من خلال منح امتيازات جبائية وشبه جبائية، وكذا تخفيضات وإعفاءات مالية متعلقة برفع الحدود العليا لمستويات الاستثمار وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية.وكذا تقديم الاستشارة ومرافقة أصحاب المشاريع وإعلامهم من خلال تنظيم دورات تدريبية وتكوينية بالتعاون مع الجهات المختصة، كما هو موضح بالجدول 04 (زيدان، 2006، ص. 267).

الجدول رقم 03: الامتيازات الممنوحة من طرف *ANSEJ* حسب تعديلات سنة 2011

	نسبة تخفيض معدل الفائدة		
	مناطق القطاعات	*ولايات الهضاب العليا والجنوب*	*الولايات الأخرى*
الامتيازات المالية	**القطاعات ذات الأولوية**	**% 95**	**% 80**
	القطاعات الأخرى	**% 80**	**% 60**
الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية	*مرحلة تنفيذ المشروع*	*مرحلة استغلال المشروع*	*مرحلة توسيع المشروع*
	✓ **الإعفاء من TVA عند شراء المعدات والتجهيزات والحصول على الخدمات** ✓ **تطبيق معدل مخفض بـ 5 % من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة** ✓ **الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية** ✓ **الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية**	✓ **الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية** ✓ **الإعفاء الكلي من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية والبنايات الإضافية** ✓ **الإعفاء الكلي من كفالة حسن التنفيذ للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة** ✓ **الاستفادة من دعم اشتراك أرباب العمل بنسبة 7% بالنسبة للأجور المدفوعة للعمال**	✓ **الإعفاء من TVA لاقتناء التجهيزات والخدمات الداخلة في إنجاز الاستثمار** ✓ **تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 5% على الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة**

La Source : www.ansej.org.dz, consulté le : 04 / 08 / 2015.

ما يلاحظ من خلال التعديلات الجديدة لسنة 2011 أن التخفيضات بلغت حدها الأقصى بالنسبة للقطاعات ذات الأولوية المقامة في ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

الجدول رقم 04: المشاريع الممولة على مستوى (ANSEJ) إلى غاية 2013/06/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عد مناصب الشغل المنشاة	قيمة الاستثمار دج
الخدمات	80 096	193 601	238 327 109 619
نقل المسافرين	17 606	41 214	42 693 705 477
الصناعات التقليدية	33 312	102 884	81 128 526 658
نقل البضائع	55 156	94 148	141 724 543 531
الزراعة	28 661	71 309	85 065 052 344
الصناعة	12 541	40 847	52 654 395 493
البناء والأشغال العمومية	19 469	63 466	70 650 034 465
الأعمال الحرة	5 505	12 922	9 394 488 030
الصيانة	5 232	13 460	10 544 744 125
الصيد	795	3 966	4 945 704 809
الري	475	1 888	2 842 119 962
نقل التبريد	11 440	21 230	27 743 947 725
المجموع	270 288	660 935	767 714 372 238

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الصناعة، الم ص م وترقية الاستثمار.

تبين معطيات الجدول 04 أن قطاع الخدمات هو من يحوز على أكبر قدر من التمويلات المقدمة من طرف هذه الوكالة، يليه مباشرة قطاعي نقل البضائع والصناعات التقليدية، الأمر الذي يرجع أساسا إلى سهولة الاستثمار بها وكذا العائد المغري المتأتى منها.

2.2. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC ":يهدف هذا الجهاز إلى دعم إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة للبطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة، كما يتيح العديد من تخفيضات مالية وامتيازات جبائية وشبه جبائية كتلك التي توفرها *ANSEJ*.

الجدول رقم 05: مشاريع الممولة من طرف CNAC إلى غاية 2012/12/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع		مناصب الشغل		المبلغ	
	العدد	%	العدد	%	مليون دج	%
الفلاحة	4 470	5,31	10 497	6,44	14 799 024 338,88	6,32
الصناعات التقليدية	3 113	3,70	8 289	5,08	7 314 259 713,40	3,12
البناء والأشغال ع	4 202	4,99	14 230	8,73	13 714 502 415,09	5,86
الري	169	0,20	598	0,37	1 006 581 463,26	0,43
الصناعة	5 136	6,10	14 763	9,06	17 858 456 394,23	7,63
الصيانة	466	0,55	1 135	0,70	1 087 152 968,77	0,46
الصيد	122	0,14	299	0,18	607 172 455,47	0,26
أعمال حرة	275	0,33	592	0,36	727 583 302,25	0,31
الخدمات	16 260	19,32	34 947	21,44	55 240 464 955,81	23,60
نقل البضائع	39 283	46,67	61 324	37,62	97 908 032 816,19	41,83
نقل المسافرين	10 668	12,68	16 349	10,03	23 807 794 395,90	10,17
المجموع	84 164	%100	163 023	%100	234 071 025 219,25	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الصناعة، الم ص م وترقية الاستثمار.

عندما نمعن النظر بإحصائيات الجدول رقم 05 نجد أن عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة *CNAC* يأخذ فيها قطاع نقل البضائع حصة الأسد يليه مباشرة قطاع الخدمات الأمر الذي يرجع لسهولة الاستثمار في هذين القطاعين مما يزيد من إقبال المستثمرين عليهما.

3.2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM": تعد هذه الوكالة من بين أهم الأجهزة التي تم إستحداثها بهدف تطوير المهن والحرف التقليدية بهدف احتواء القطاع غير الرسمي وتحقيق التوازن الجهوي بين المدن والمناطق الريفية وكذا المحافظة على الحرف والصناعات التقليدية من الاندثار وتطويرها مساهمتها في خلق القيمة المضافة. وذلك بمنح قروض متوسطة الأجل تصل إلى غاية 1.000.000 دج بمساهمة شخصية قدرها 1% من تكلفة المشروع (طلحي، 2014، ص. 244).

الجدولِ رقم 06: القروض الممنوحة من طرف *ANGEM*

حسب الجنس إلى غاية 2013/06/31

طريقة التمويل	عدد القروض	النسبة المئوية
نساء	306 401	60,68
رجال	198 561	39,32
المجموع	**504 962**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الصناعة، الم ص م وترقية الاستثمار.

تؤكد معطيات الجدول رقم 06 أن النساء هن الأكثر استفادة مقارنة بجنس وذلك نظرا لكثرة إقبال النساء الماكثات بالبيوت والعاملات في مجال الحرف التقليدية، وذلك نظرا لقلة رأس المال اللازم لمثل هذه الحرف وسهولة تسديدها.

الجدول رقم 07: القروض الممنوحة من طرف وكالة ANGEM إلى غاية 2013/06/31

قطاع النشاط	عدد القروض المنوحة	النسبة %	قيمة القروض الممنوحة دج
الزراعة	**82 917**	**16,42**	**3 424 866 651,93**
الصناعات المصغرة جدا	**182 010**	**36,04**	**7 249 044 041,17**
البناء والأشغال العمومية	**42 612**	**8,44**	**2 156 426 372,08**
الخدمات	**106 591**	**21,11**	**5 791 777 256,28**
الصناعات التقليدية	**90 615**	**17,94**	**3 169 688 969,99**
التجارة	**217**	**0,04**	**44 963 242,85**
المجموع	**504 962**	**100**	**21 836 766 534,30**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الصناعة، الم ص م وترقية الاستثمار.

تبين أرقام الجدول رقم 07 أن قطاع الصناعات المصغرة جدا يأخذ حصة الأسد بنسبة فاقت 36%، يليه مباشرة قطاع الخدمات بنسبة تجاوزت 21% ثم قطاع الصناعات التقليدية بنسبة قاربت 18%، الأمر الذي يرجع لملاءمة هذه المشاريع القروض الصغيرة.

4.2. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR": تّم إنشاء هذا الصندوق بهدف ضمان القروض البنكية المقدمة لهذا القطاع وذلك بنسبة تغطية تتراوح بين 10% و80% في حالة عدم التسديد للقروض البنكية التي يتراوح مبلغها بين 4 ملايين و25 مليون دينار جزائري لمدة تصل إلى غاية 7 سنوات.

الجدول رقم 08: وضعية الملفات المعالجة من FGAR منذ 2004 إلى غاية 2013/06/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع		المبلغ		مناصب الشغل	
	العدد	%	مليون دج	%	العدد	%
الصناعة	525	%56	15 191 758 409	%64	26 178	%65
البناء والأشغال العمومية	232	%25	4 801 191 625	%20	9 751	%24
الفلاحة والصيد البحري	9	%1	270 660 625	%1	499	%1
الخدمات	164	%18	3 374 348 802	%14	3 837	%10
المجموع	930	%100	23 637 959 461	%100	40 265	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الصناعة، الم ص م وترقية الاستثمار.

عند قراءتنا لأرقام الجدول رقم 08 نجد أن *FGAR* يقوم بتغطية القروض الممنوحة للمؤسسات العاملة في قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية بالدرجة الأولى قصد النهوض بقطاع الصناعة وبناء قاعدة إنتاجية يعول عليها الاقتصاد الوطني.

5.2. صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء هذا الصندوق بهدف ضمان تسديد القروض البنكية الممنوحة لهذه المؤسسات تصل نسبته إلى غاية 80% و20% بالنسبة للقروض المخصصة لتوسيع نشاطها، كما يضمن الحد الأقصى للقروض الخاضعة للضمان من طرف هذا الصندوق والمتمثل في 50 مليون دج (بن حسين، 2004، ص ص. 103-104).

الجدول رقم 09: حصيلة (CGCI-PME) حسب قطاع النشاط إلى غاية 2013/06/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع		المبلغ		مناصب الشغل	
	العدد	%	مليون دج	%	العدد	%
البناء والأشغال العمومية	194	31	4877	25	3536	37
النقل	143	23	1633	8	1087	11
الصناعة	212	34	11421	58	4014	42
الصحة	31	5	1037	5	443	5
الخدمات	41	7	802	4	476	5
المجموع	621	%100	19770	%100	9 556	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الصناعة، الم ص م وترقية الاستثمار.

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول رقم 09 نجد أن صندوق (CGCI-PME) هو الآخر يركز على منح ضمانات على القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاعي الصناعة والأشغال العمومية بنسبة 34% و31% على التوالي، وذلك من أجل دعم قطاع الصناعة خاصة وأنه يعرف تراجعا مستمرا مؤخرا لصالح زيادة حجم الواردات.

الخاتمة

تهتم المرافقة بتقديم الخدمات الضرورية التي يحتاجها منشي المؤسسات لاسيما إذا كانت هذه الأخيرة صغيرة ومصغرة. حيث تأخذ المرافقة أشكالا متعددة مثل الدولة والهيئات المحلية وأيضا مختلف الخبراء الاستشاريون الذين يولون لهذا النمط من المؤسسات اهتماما خاصا، كما أن تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة أدى إلى ظهور أجهزة أكثر حداثة وتطورا في مجال المرافقة وعلى رأسها حاضنات ومشاتل المؤسسات، إضافة إلى الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية ومؤسسات رأس المال المخاطر وعقود الامتياز والافراق، وعلى الرغم من تعدد أشكال المرافقة إلا أنه يبقى الدور الأساسي لها هو دعم المنشيء عند قيامه بتجسيد مؤسسته وهذا ما يساعد على استمرارها ونموها، مما يسهم في تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية.

أما على مستوى الجزائر فتتواجد عدة أجهزة مرافقة، لكن أغلبها بأخذ الطابع العمومي كما تقتصر أغلب مهامها عل تقديم الخدنات المادية من إعفاءات جبائية وشبه جبائية ومنح إعانات مالية في شكل قروض مخفضة أو عديمة الفائدة، ويأتي بشكل نسبي تقديم الاستشارة والنصح فيما يخص الجوانب الأساسية لإنشاء المؤسسات الصغيرة. لذا نرى أنه من المناسب تفعيل دور هذه الهيئات وتوسيع شبكاتها خاصة في ظل التحديات الراهنة والمستقبلة المفروضة نتيجة الاندماج الاقتصادي والتجاري أين تبقى قوة الاقتصاد مجسدة في مؤسساته وحيث تقاس القوة وفق المعايير والمواصفات العالمية والمقاييس الدولية. وهو ما إثبات صحة الفرضيتين المطروحتين سابقا. وانطلاقا مما سبق يمكننا إدراج جملة الاقتراحات التالية:

- توفير المناخ الاستثماري الملائم وتهيئة الأرضية القانونية والتنظيمية التي تحفز أساليب الشراكة والاستثمار الأجنبي بهدف اكتساب التكنولوجيات الجديدة
- توفير الإطار التشريعي والقانوني الملائم الذي يوفر لها دعائم قوية تؤمن لها النمو
- حل إشكالية العقار وإعادة النظر في السياسة الضريبية والجمركية المفروضة عليها
- إنشاء نظام إعلام اقتصادي إحصائي شامل، فعال ومتخصص لهذا القطاع
- وجوب تبني إستراتيجية التجديد التكنولوجي وتفعيل وظيفة البحث والتطوير

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية

– البرنوطي، سعاد. (2010). *إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة* (ط. 3). عمان. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

– الغالبي، طاهر محسن. (2009). إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة (ط. 1). عمان. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

– النجار، فريد. (2007). الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم مدخل رواد الأعمال. الاسكندرية. مصر: الدار الجامعية.

– بلمقدم، مصطفى، وطويطي، مصطفى.(16-15 نوفمبر 2011). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر. قدم إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة.

– بن حسين، ناجي. (2004). آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، (العدد الثاني).

– زيدان، محمد. (17-18 أفريل 2006). الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. قدم إلى الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

– طلحي، سماح. (2014)، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مع الإشارة إلى حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه علوم، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي- الجزائر.

– عنانة،جهاد، وأبو عيد، قاسم. (2010). إدارة المشاريع الصغيرة. عمان. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

– عبد السميع، روينة. (ديسمبر 2004). مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج الأخضر باتنة، (العدد 11).

– معطى الله، خير الدين، وبزازي، سامية. (13-14 نوفمبر 2012). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر. قدم إلى الملتقى الوطني الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة، واقع وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي الجزائر.

– القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المادة رقم 5، 6 و7.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية

– Betbèze, Jean-Paul, et Saint-Étienne, Christian. (2006). *Une stratégie PME pour la France*, Paris : Conseil d'Analyse Économique, La Documentation française.

– Mignaval, Philippe. (Mars 2008). *Proposition Pour Favoriser Le Développement Des Petites Et Moyennes Entreprises Africaines*., Paris : Haut Conseil de la Coopération Internationale.
– Nadji, Khaoula. (23-24-25 Juin 2003). *Les fonctions économiques et l'état et la situation de PME/PMI*. Colloque International: Gouvernance et développement de la PME, Hotel Hillon, Alger.
– Savajol. Henry. (2009*). Le Soutien Aux P M E Et À L'innovation : Un Consensus International, PME 2009*. Paris : La documentation Française.
– Sthéphany, Eric. (2003). *La Relation Capital Risque / PME, Fondement et Pratiques* (E.4). Paris, France : De Boeck Edition.
– www.ansej.org.dz.